عبد القاهر اي الواو فيهما للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاككا وجهه ونجوت راهنا لكن المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان
كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان
بالتخفيف اي بتخفيف النون فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه
على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على
الامر قبله ونحو وما لنا اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال
بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى
كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
هذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع
الى الماضي فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في المنفي بلما على ما هو بالواو
وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر
وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم اما المثبت اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلا حصول صفة غير ثابتة
مقرونا

كقراءة قيل فاستقيما
يا موسى وهارون
غير متبعين
سبيل الذين
لا تعلمون
شرح ايضاح

ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته
على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر او مقدرة كما في قوله تعالى
حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التي
نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال
والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده عن الحال التي
نحن بصددها كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور
في الشرح واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم
وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء
لما سيجيء حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي
او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل
على انقطاع ذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون
الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما وتحقيق اه تحقيق هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)